مجلس الأمن.. بيدرسون يدعو لإنهاء فوري للعنف في درعا السورية

دعا مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى سوريا، غير بيدرسون، إلى إنهاء فوري للعنف في محافظة درعا (جنوب) وضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين.

وتشهد منطقة "درعا البلد" في المحافظة، منذ فترة، قصفًا عنيفًا من جانب قوات النظام ومليشيات تابعة لها، ما أسفر عن مقتل عشرات المدنيين، بينهم نساء وأطفال، ونزوح نحو 10 آلاف شخص، وفق تقديرات الأسبوع الأول من أغسطس الجاري.

وخلال جلسة لمجلس الأمن الدولي حول مستجدات الأزمة السورية، قال بيدرسون، إنه "يسعى حاليا إلى التوصل إلى اتفاق مستدام لإنهاء النزوح وضمان وصول المساعدات الإنسانية (إلى المحتاجين)".

وفي 25 يونيو الماضي، فرضت قوات النظام السوري ومليشيات حصارا على "درعا البلد"، بعد رفض المعارضة تسليم سلاحها الخفيف، باعتباره مخالفا لاتفاق تم بوساطة روسية عام 2018، ونص على تسليم السلاح الثقيل والمتوسط فقط. وتوصلت لجنة المصالحة في المنطقة وقوات النظام، في 26 يوليو الماضي، إلى اتفاق يقضي بسحب جزئي للأسلحة الخفيفة المتبقية بيد المعارضة، ووجود جزئي لقوات النظام، إلا أن الأخيرة أخلت بالاتفاق وأصرت على السيطرة الكاملة على المنطقة.

«قانون انتخاب الرئيس» اختار النظام الرئاسي قبل حسم القاعدة الدستورية

البرلمان الليبي يدفع نحو انتخابات قد تؤدي للانقسام أو الاحتراب

عناصر مسلحة في ليبيا

يتجه الوضع في ليبيا نحو مزيد من التأزيم قبل موعد الانتخابات المقررة في 24 ديسمبر مع إصرار مجلس النواب، على إصدار قوانين الانتخابات دون التنسيق مع مجلس الدولة، في سيناريو من شأنه تفجير الحد الأدنى من التوافق، والعودة إلى الانقسام والاحتراب.

فرئيس مجلس النواب عقيلة صالح، الداعم الرئيسي للواء المتقاعد خليفة حفتر، يتحرك بسرعة غير مسبوقة لإصدار قانوني الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، دون انتظار ما سيقرره ملتقى الحوار السياسي بشأن القاعدة الدستورية، ودون الرجوع إلى المجلس الأعلى للدولة في طرابلس.

عقيلة صالح، أعلن من العاصمة الروسية موسكو، أن صدور قانوني الانتخابات الرئاسية والبرلمانية سيكون هذا الأسبوع، ملوحا بورقة تقسيم البلاد إذا لم تجر الانتخابات في موعدها.

وبمشاركة عدد قليل من النواب، يتوجه "البرلمان"، لإقرار قانون انتخاب الرئيس، بما يعني حسم طبيعة النظام السياسي دون الرجوع إلى ملتقى الحوار السياسي الذي تشرف عليه الأمم المتحدة، والمعني مباشرة بإصدار القاعدة الدستورية التي تحدد طبيعة النظام وعلى أساسها يتم إصدار قوانين الانتخابات وليس العكس.

فالنقاش المطروح بين أعضاء ملتقى الحوار السياسي، هو ما إذا كان الرئيس سيُنتخب من الشعب مباشرة أم من البرلمان، ولم يتمكن الأعضاء الـ75 لملتقى الحوار من حسم طبيعة النظام السياسي، ما إن سيكون رئاسيا أو برلمانيا.

لكن عقيلة صالح، قفز على الجميع، بمن فيهم البعثة الأممية، وملتقى الحوار، والمجلس الأعلى للدولة، وغالبية النواب المقاطعين، من خلال السعي لإصدار قانون الانتخابات الرئاسية الذي يفرض انتخاب الرئيس مباشرة من الشعب، ما يعني تبني النظام الرئاسي.

ففي 17 أغسطس الجاري، أعلن متحدث مجلس النواب عبد الله بليحق، أن المجلس وافق على مشروع قانون "انتخاب الرئيس بشكل مباشر من الشعب"، رغم ما شاب الجلسات من مشاجرات بين النواب.

عقيلة صالح، كان صريحا وواضحا، عندما اعتبر أنه لا حاجة لاجتماع جديد لملتقى الحوار السياسي، الذي أخفق في نهاية آخر اجتماعاته بجنيف في 2 يوليو الماضي، في إقرار قاعدة دستورية للانتخابات.

كما أن البيان الختامي للاجتماع الافتراضي لملتقى الحوار، في 11 أغسطس، لم يخرج بنتائج حاسمة، وانتهى بالاتفاق على الاجتماع "قريبا". وتعثُر ملتقى الحوار أفسح المجال لعقيلة صالح، بالتحرك منفردا لفرض الأمر الواقع، وتجاوز الجميع.

حيث رفض إشراك المجلس الأعلى للدولة (نيابي استشاري) في إعداد القوانين الانتخابية، كما ينص على ذلك الاتفاق السياسي قائلا إن "مجلس النواب سلطة تشريعية تملك إصدار القوانين دون مشاركة من أحد".

وحتى بعد تدخل البعثة الأممية وتأكيدها على ضرورة إشراك المجلس الأعلى للدولة، في صياغة قوانين الانتخابات طبقا للاتفاق السياسي، فإن رئيس مجلس النواب رد عليها بأنه "ليس لديها الحق في إصدار التعليمات والقرارات".

إلا أن أقوى رد على عقيلة صالح، جاء من خالد المشري، رئيس المجلس الأعلى للدولة، الذي خاطب المبعوث الأممي يان كوبيتش، في 15 أغسطس، يتهم فيه مجلس النواب بتجاوز بنود الاتفاق السياسي، والانفراد بمناقشة مشروع قانون الانتخابات القادمة، دون الرجوع إليه.

وقبلها بنحو أسبوعين، حذر المشري، عقيلة صالح، قائلا: "إذا كان مجلس النواب لا يريد الاعتراف بالاتفاق السياسي فهذا يعني عدم اعترافنا بمجلس النواب أصلا".

ولفت المشري، إلى أن عدم الاعتراف بالاتفاق السياسي يعيد إلى مربع حكم المحكمة الدستورية بعدم صحة الانتخابات البرلمانية، وعدم شرعية مجلس النواب الموجود حاليا، وأن الشرعية للمؤتمر العام.

ففي 6 نوفمبر 2014، أصدرت المحكمة الدستورية حكما غير قابل للنقض، بعدم شرعية مجلس النواب، ليستعيد المؤتمر الوطني العام (البرلمان التأسيسي) رسميا شرعيته. لكن الاتفاق السياسي نهاية 2015، منح مجلس النواب "شرعية سياسية" لعام واحد آخر، واستحدث المجلس الأعلى للدولة، الذي ضم معظم أعضاء المؤتمر الوطني العام.

سعيد: التدابير الاستثنائية تم تمديدها «للخطر الداهم»

فسّر الرئيس التونسي قيس سعيّد، قرار تمديد الإجراءات الاستثنائية باستمرار "الخطر الداهم" الذي اعتبره "خطرا جاثما".

جاء خلال استقبال سعيّد، لمحمّد بوسعيد، وزير التجارة وتنمية الصادرات، بقصر قرطاج، وفق فيديو بثته الرئاسة التونسية على صفحتها الرسمية عبر الفيسبوك. وقال سعيّد: "التدابير الاستثنائية تم التمديد فيها للخطر الداهم الذي هو خطر جاثم الآن". وأضاف، أن "المؤسسات السياسية الموجودة الآن والطريقة التي تعمل بها، خطر جاثم ضد الدولة". وتابع سعيّد، "البرلمان نفسه خطر على الدولة والتصويت فيه يتمّ بالتشاور مع اللوبيات (مراكز ضغط)"، لم يسمها.

واتهم، الحكومات السابقة بالاختلاس (لم يسمها) قائلا: "الأموال التي أتت من الخارج خلال 10 سنوات، ذهبت إلى سويسرا".

وتساءل سعيد، ردا على الدعوات للحوار الوطني لحل الأزمة السياسية، "حوار وطني مع من؟، لا مجال للعودة إلى الوراء وسيأتي يوم وأكشف للشعب كل الحقائق والأسماء".

وتابع: "هناك تدخل من جهات سياسية معلومة لرفع أسعار المواد الغذائية الحياتية، وراء المحتكرين "لوبيات" تسعى بكل جهدها لتجويع الشعب". وتوعّد سعيد المحتكرين والذين يرفعون الأسعار بطرق غير قانونية بأنهم "سيدفَعون الثمن".

العراق: الكاظمي يعلن استكمال متطلبات إجراء الانتخابات العامة

أعلن رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي، استكمال جميع متطلبات إجراء الانتخابات العامة في البلاد المقررة في العاشر من أكتوبر المقبل.

وقال الكاظمي في بيان صدر عن مكتبه، إن "الحكومة استكملت كل المتطلبات الخاصة لإقامة الانتخابات المقبلة، وتوفير السبل المتاحة لنجاحها". وأوضح الكاظمي أن "الحكومة عازمة على إجراء الانتخابات بموعدها المقرر".

ومتطلبات إجراء الانتخابات تتضمن خطة أمنية لحماية مراكز الاقتراع والناخبين، وتوفير الأموال اللازمة للمفوضية لتوفير الدعم اللوجستي لإنجاحها، أبرزها التعاقد مع آلاف المراقبين المحليين، وتهيئة الأنظمة الإلكترونية الخاصة بعد وفرز وإعلان نتائج الانتخابات.

ويشارك في الانتخابات 3 آلاف و523 مرشحاً يمثلون 44 تحالفا انتخابيا و267 حزبا سياسيا، إلى جانب المستقلين، للتنافس على 329 مقعدا في البرلمان.

ومن المقرر أن يراقب عليها أكثر من 130 موظفا دوليا ضمن بعثة الأمم المتحدة لمتابعة الانتخابات العراقية، وفق ما أعلنته مفوضية الانتخابات في البلاد مطلع أغسطس الجاري.

وقررت المفوضية استبعاد العشرات من المرشحين لمخالفتهم الشروط الواجبة، بحسب قانون الانتخابات.

إصابة فلسطيني برصاص الجيش الإسرائيلي جنوبي الضفة

أصيب فلسطيني برصاص جيش الاحتلال الإسرائيلي، بزعم إلقائه زجاجات حارقة تجاه سيارات إسرائيلية جنوبي الضفة الغربية المحتلة.

وقالت إذاعة الجيش الإسرائيلي، إن "قوة إسرائيلية أطلقت النار على فلسطيني ألقى زجاجات حارقة على سيارات قرب مجمع مستوطنات غوش عتصيون ناحية مخيم العروب للاجئين شمال مدينة الخليل".

وتم نقل الشاب الفلسطيني إلى مستشفى "شعاري تسيديك" في القدس، مصابا بجروح في ساقيه، بحسب المصدر ذاته، دون تفاصيل إضافية.

وخلال السنوات الأخيرة، أطلقت قوات الاحتلال، النار من مسافة قريبة و"بدم بارد" على العديد من المواطنين الفلسطينيين بالضفة الغربية، ما أسفر عن استشهاد عدد كبير منهم، بدعوى أنهم كانوا يحاولون تنفيذ هجمات.

وتؤكد تقارير حقوقية فلسطينية وإسرائيلية، أن غالبية ادعاءات قوات الاحتلال بالخصوص، غير صحيحة، وأنها أطلقت الرصاص على فلسطينيين كثيرين لم يشكلوا لها أي تهديد؛ ما يعكس استمرار الاحتلال في سياسة الاستهداف المباشر للفلسطينيين، واستهتاره بحياتهم، والاستخدام المفرط للقوة.

اشتباكات بين الفلسطينيين والاحتلال

«حماس»: المقاومة مستمرة بمختلف الوسائل حتى تحقيق أهداف شعبنا

قالت حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، إن "مقاومة الشعب الفلسطيني للاحتلال الإسرائيلي مستمرة بمختلف الأدوات والوسائل حتى انتزاع مطالبه وتحقيق أهدافه". جاء ذلك في بيان أصدره الناطق باسم الحركة عبداللطيف القانوع، واطلعت عليه الأناضول.

وذكر القانوع، أن "التظاهرة المقرر انطلاقها اليوم شرق مدينة خانيونس جنوبي قطاع غزة هي امتداد لمعركة سيف القدس المتواصلة في حماية شعبنا والدفاع عن مقدساتنا".

و"سيف القدس" الاسم الذي أطلقته الفصائل الفلسطينية المسلحة في غزة على تصديها للعدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة، الذي اندلع في 10 مايو الماضي واستمر لمدة 11 يوما.

وجدد القانوع تأكيد حركته، على "استمرار هذه التظاهرات حتّى تحقيق أهداف الشعب الفلسطيني"، مشيرًا أن "خيارات شعبنا في غزة ستظل مفتوحة للضغط على الاحتلال حتى ينال مطالبه وكسر الحصار بشكل كامل". ومن المقرر أن تنطلق عصر الأربعاء، تظاهرة شعبية بدعوة من الفصائل الفلسطينية قرب السياج الحدودي مع إسرائيل شرق مدينة خانيونس جنوبي قطاع غزة.

ونظّمت الفصائل الفلسطينية تظاهرة مشابهة بمناسبة الذكرى السنوية الـ52 لإحراق المسجد الأقصى قرب السياج الحدودي شرقي مدينة غزة. وقمع الجيش الإسرائيلي المتمركز على الجانب الآخر من السياج تلك المسيرة، ما أسفر عن استشهاد فلسطيني وإصابة 40 آخرين بينهم 22 طفلا.

المغرب: نرفض المبررات الزائفة لقرار الجزائر قطع العلاقات

أعلن المغرب، رفضه القاطع للمبررات "الزائفة" التي بنت عليها الجزائر قرار قطع العلاقات الدبلوماسية مع المملكة. جاء ذلك في بيان لوزارة الخارجية المغربية تلقت الأناضول نسخة منه.

وقال البيان إن المملكة المغربية أحاطت "علما بالقرار الأحادي الذي اتخذته السلطات الجزائرية بقطع العلاقات الدبلوماسية مع المغرب اعتبارا من فصاعدا". وأضاف: "يأسف المغرب على هذا القرار غير المبرر تماما والمتوقع، بالنظر إلى منطق التصعيد الذي تم رصده خلال الأسابيع الأخيرة، وتأثيره على الشعب الجزائري، فإنه يرفض بشكل قاطع الذرائع الزائفة والعبثية الكامنة وراءه (القرار الجزائري)".

وأكد أن المملكة المغربية ستظل من جهتها "شريكا صادقا ومخلصا للشعب الجزائري وستواصل العمل بحكمة ومسؤولية من أجل تنمية علاقات مغاربية صحية ومثمرة". وكان رئيس الحكومة المغربية، سعد الدين العثماني، قد عبر عن أسفه لإعلان الجزائر قطع علاقاتها مع بلاده. وقال في تصريحات للعثماني نشرها موقع "أصوات مغاربية" (خاص): "آسف كثيرا لهذا التطور الأخير (قرار الجزائر) ونتمنى أن نتجاوزه في القريب إن شاء الله".

وأضاف رئيس الحكومة المغربية "في رأيي الشخصي أن بناء الاتحاد المغاربي وعودة العلاقات إلى طبيعتها بين الجارين المغرب والجزائر هو قدر محتوم ضروري تمليه أولا وقبل كل شيء المصالح المشتركة وبناء المستقبل المشترك".

وتابع: "كما تمليه التحديات الكبرى التي يعيشها عالم اليوم والتي تنبني على تجمعات إقليمية قوية ذات مصالح مشتركة".

وزاد العثماني: "في رأيي أنه يجب أن يبقى المغرب دائما يسير في هذا الأفق الاستراتيجي ويتشبث باستمرار بهذا الأمل".

وأكد أن المغرب "يعتبر استقرار الجزائر وأمنها من استقرار المغرب وأمنه واستقرار المغرب وأمنه من استقرار الجزائر وأمنها".

قال وزير الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة، في مؤتمر صحفي، إن بلاده قررت قطع العلاقات مع المغرب، بداية من؛ نظرا لـ"توجهات عدائية" للرباط. وفي 18 أغسطس الجاري، قالت الرئاسة الجزائرية في بيان، إن ما سمتها "الأفعال العدائية المتواصلة" من طرف المغرب تتطلب إعادة النظر في العلاقات بين البلدين، وتكثيف المراقبة الأمنية على الحدود الغربية.

«النهضة»: «انشغال عميق» بغموض مستقبل تونس

أعربت حركة "النهضة" التونسية، صاحبة أكبر كتلة برلمانية، عن "انشغالها العميق بالغموض الذي يكتنف مستقبل البلاد"، بعد قرار الرئيس قيس سعيد، ، تمديد إجراءاته الاستثنائية إلى أجل غير مسمى.

وفي 25 يوليو الماضي، قرر سعيد تجميد البرلمان، برئاسة راشد الغنوشي رئيس "النهضة" لمدة 30 يوما، ورفع الحصانة عن النواب، وإقالة رئيس الحكومة هشام المشيشي، على أن يتولى هو بنفسه السلطة التنفيذية، بمعاونة حكومة يعين رئيسها، ثم أصدر أوامر بإقالة مسؤولين وتعيين آخرين.

وقالت "النهضة" (53 نائبا من أصل 217)، في بيان، إنها تعبر عن "انشغالها العميق بالغموض الذي يكتنف مستقبل البلاد، بعد الأمر الرئاسي بالتمديد، الذي يلغي مراقبة البرلمان الذي يمنح الدستور لرئيسه أو 30 من أعضائه حق طلب إنهاء الإجراءات الاستثنائية".

قالت الرئاسة التونسية، في بيان، إن سعيد "أصدر أمرا رئاسيا يقضي بالتمديد في التدابير الاستثنائية المتخذة بمقتضى الأمر الرئاسي عدد 80 لسنة 2021 المتعلق بتعليق اختصاصات مجلس نواب الشعب وبرفع الحصانة البرلمانية عن كل أعضائه، وذلك إلى غاية إشعار آخر". وجددت الحركة "دعوتها إلى استئناف المسار الديمقراطي، المُعطّل منذ 25 جويلية (يوليو) 2021 والعودة السريعة إلى السير العادي لدواليب (مؤسسات) الدولة كما ينص على ذلك الفصل 80 من الدستور، واعتماد الحوار سبيلا وحيدا لحلّ مختلف المشاكل".

وجددت "تمسّكها بموقفها المبدئي" الذي يعتبر تعليق اختصاصات مجلس نواب الشعب ورفع الحصانة عن النواب، "خرقا جسيما للدستور، ومخالفة صريحة لمقتضيات الفصل 80 منه في التنصيص على إبقاء المجلس في حالة انعقاد دائم".